تمهيد:

جاء في مقدمة ميثاق المنظمة العالمية للصحة :**"الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها فعليها أخذ التدابير الصحية والاجتماعية الكافية"**، ومما لاشك فيه أن الكوارث والأزمات الصحية العالمية من أكثر الأزمات تهديدا لاستقرار المجتمع والأنظمة بشكل عام وهو ما لمسناه بعدما تعرضت الصحة العالمية لأزمات حادة إثر تسجيل بداية القرن الواحد والعشرين لظهور أوبئة فتاكة وعودة لأمراض معدية ساد مطولا اعتقاد القضاء عليها نهائيا.

أولا: إدارة الأزمات الصحية: المفهوم والمراحل

تبلور مفهوم إدارة الأزمة الصحية، بعد انتشار أزمة فيروس أنفلونزا الطيور 2003 في دول كثيرة من العالم، وهو ما دفع أمانة **منظمة الصحة العالمية** لإصدار تقرير في 23 نوفمبر 2004بعنوان **"الاستجابة لمقتضيات الجوانب الخاصة بالصحة في الازمات"**، حددت فيه أسباب الأزمات الصحية وكيفية إدارتها من خلال ثلاث مراحل أساسية، وتعرف إدارة الأزمات الصحية بأنها: مجموعة من الإجراءات والقرارات وفق مجموعة من الأدوات والأساليب العلمية، تهدف لمنع وقوع أزمات صحية والاستعداد للتعامل معها في حال حدوثها"[1].

مراحل إدارة الأزمة الصحية:

قسمت منظمة الصحة العالمية مراحل إدارة الأزمات الصحية إلى ثلاث مراحل هي:

1-مرحلة التأهب: يضمن التأهب التخفيف من تأثير الأزمات على النظم الصحية لتخفيف المعاناة وانتشار الأوبئة وعدد الوفيات...، ويهدف إلى تأمين مرونة المرافق الصحية وقدرتها على استعادة نشاطها في ظل الظروف الصحية وتوفير خدمات الاستشفاء ذات الأولوية والتدابير لرصد الأمراض ومكافحتها على وجه السرعة ما يلزم توفير الجاهزية والاستعداد لمواجهة الأزمات، ما ينبغي أن تحظى بالأولوية في جميع البرامج الإنمائية في الأماكن المعرضة للأزمات ويعتبر التخطيط الاستراتيجي الدقيق أساسا في إسناد المسؤوليات ، وإدراك التحديات والبدء بتطبيق إجراءات خاصة ، وإيجاد الآليات الاحتياطية.

2-مرحلة الاستجابة:ينبغي إن توجه الاستجابة السريعة نحو ضمان بقاء السكان المتأثرين على قيد الحياة وصون عافيتهم، وتشمل العناصر الرئيسة للاستجابة توفير سبل الحصول المنصف على ضرورات الحياة من الأكل والشرب والدواء والنظافة والمأوى...، وتوفير الإمكانيات لدعم نشر العاملين الصحيين والمؤن والإمدادات، وتوقع الاحتياجات الأطول أمدا قبل بروزها، ومتابعة التقدم المحرز بصورة منتظمة.

3-مرحلة الانتعاش:تقتضي هذه المرحلة تبني خطط لتوفير الاحتياجات الصحية الرئيسة لأشد السكان تأثرا وضعفا، كما تركز على تزويد المحتاجين بأسباب العيش الأساسية، وإصلاح نظم الخدمات في مراكز الصحة الأولية ومستشفياتها، وتأهيل خدمات الرعاية الصحية وبرامج لرصد الأمراض والصحة العمومية،وتوفير الدعم للمشرفين على الصحة وتدريبهم، وتقديم الإمدادات والمعدات الأساسية [2]

---

[1] منظمة الصحة العالمية، "الاستجابة لمقتضيات الجوانب الخاصة بالصحة في الأزمات"، 23 نوفمبر 2004، ص 02-04.

[2] نفس المرجع.

ثانيا: اللوائح الصحية الدولية لسنة 2005:

وبالحديث عن منظمة الصحة العالمية في مواجهة وادارة الازمات الصحية، وجب الحديث في هذا السياق عن اللوائح الصحية الدولية التي تمثل اساس قانوني دولي اعد من اجل المساعدة على حماية جميع الدول من انتشار المرض على الصعيد الدولي بما في ذلك المخاطر والطوارئ الصحية العمومية، وهذا بموجب المادة 3 من اللوائح الصحية لعام 2005، هذا وقد تضمن الباب الثاني من اللوائح الصحية الدولية المعنون بالمعلومات واستجابة الصحة على جملة من الوسائل الإجرائية ،ذات الغرض الوقائي من المخاطر الصحية ذات الانتشار الدولي والتي تنصرف إلى ما يلي[3]:

1-الترصد:حيث أنه وبموجب المادة 5 من اللوائح الصحية الدولية وجب على كل دولة طرف وفي أجل أقصاه 5 سنوات تعزيز قدراتها على كشف الأحداث، هذه الأخيرة التي تعني بوادر المرض أو واقعة تؤدي إلى حدوث المرض والعمل على تقييمها مع إمكانية التمديد في حالة الضرورة أو الظروف الاستثنائية لمدة لا تتجاوز السنتين تفي خلالها بالالتزام السابق.

وفي إطار تعزيز الدول الأطراف لتلك القدرات بكشف الأحداث وصونها يمكن لها أن تطلب المساعدة من المنظمة العالمية للصحة.

2-الإخطار:تقوم كل دولة طرف في غضون 24 ساعة بإخطار المنظمة العالمية للصحة باستخدام أكفأ وسائل الاتصال المتاحة عن طريق مركز الاتصال الوطني المعني باللوائح الصحية الدولية وهذا بالنسبة للأحداث التي قد تشكل طارئة صحية عمومية من شأنها أن تثير قلقا دوليا.

تعمل الدولة الطرف بعد عملية الإخطار بموافاة المنظمة في الوقت المناسب بالمعلومات الدقيقة المتعلقة بمجال الصحة قدر الإمكان لاسيما: تحديد الحالات والنتائج المختبرية، ومصدر ونوع الخطر المحتمل، وعدد الحالات والوفيات التي من شأنها أن تؤثر في انتشار المرض والتدابير الصحية المتخذة، مع التبليغ عند اللزوم عن الصعوبات التي تواجهها والدعم اللازم في الاستجابة لمقتضيات الطوارئ الصحية التي تثير قلقا دوليا.

3-إنشاء الآليات المؤسسية: نجد أن اللوائح الصحية الدولية قد ألزمت الدول الأطراف فيها على إنشاء بعض الآليات المؤسساتية الخاصة بالكشف عن الأخطار التي تشكلها التهديدات الصحية، بما يتضمن التطبيق العملي لأحكام هذه اللوائح، لاسيما مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية،حيث تعني بنشر المعلومات وتعميمها على مختلف القطاعات المعنية داخل الدولة وخارجها وتبادلها مع منظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى وضع آليات التنسيق والاتصال بين الوزارات والمصالح والقطاعات المعنية.

ثانيا:إدارة أزمة كورونا: حالة الجزائر

شهد العالم أواخر عام 2019 جائحة فيروس كورونا، وقد ظل منذ ظهوره مصنفا على أنه وباء إلى أن أعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 مارس 2020 عن تحوله إلى جائحة تهدد مصير العالم كله وخلف الآلاف من الضحايا، وتأثرت مقومات الحياة الإنسانية الدولية بهذه الجائحة، إذ خلقت هذه الأزمة الصحية تهديدات مختلفة في الحياة البشرية أو ما

[3] منظمة الصحة العالمية،اللوائح الصحية الدولية 2005،متوفر على الرابط التالي:who.int/ar/publications/i/item/978924

يعرف بالأمن الإنساني، وفي كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية وعيرها. وعلى اعتبار أن مستوى الإصابة بفيروس كورونا يختلف من دولة إلى أخرى وكذلك الحال بالنسبة لقدرات الرعاية الصحية، فقد اعتمدت الجزائر على:

-ضمان وصول الفئات الهشة إلى الخدمات الصحية: التشخيص والعلاج مع تعزيز أنظمة الرعاية الصحية .

-المراقبة المبكرة والاحتواء السريع والشامل دون انتشار الفيروس من خلال منح العطل المرضية المدفوعة الأجر، والتدخل الصحي نحو المناطق التي تأثرت بالعدوى والوصول إلى الفئات الهشة.

-توفير الاستشارة الطبية عن بعد وإنتاج الإمدادات الطبية على المستوى المحلي:(أقنعة واقية، محاليل كحولية،وأدوية).

-إعلام المواطنين بمدى خطورة الوضع وضرورة تغيير سلوك الأفراد من خلال توفير المعلومات اليومية عن آخر المستجدات المتعلقة بالوضع الصحي وتقديم الإرشادات الطبية والتوجيهات الوقائية.

مع انتشار الفيروس وتمدده عبر مختلف مناطق الوطن تم انشاء منصة رقمية لرصد ومتابعة تفشي وباء كورونا بشكل يومي ،كما تم استحداث **الوكالة الوطنية للأمن الصحي** بمقتضى مرسوم رئاسي،وقد أسندت لها مجموعة من المهام،تمثلت في:

*إعداد إستراتيجية وطنية للأمن الصحي والسهر على تنفيذها بالتشاور مع الهياكل المعنية.

*تنسيق البرامج الوطنية للوقاية من التهديدات وأخطار الأزمات الصحية ومكافحتها.

في ذات السياق، تم اتخاذ جملة التدابير- الهادفة لإدارة أزمة كورونا للتخفيف من تداعياتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لعل أبرزها:

-خفض أسعار الفائدة،ودعم مستويات الائتمان والسيولة وتأجيل مدفوعات الفوائد وأقساط القروض مع القيام بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومختلف القطاعات الاقتصادية المتضررة بشكل كبير.

-ترشيد النفقات ودعم كفاءته:من خلال تخفيض مستوى الإنفاق العام من اجل توفير الموارد المالية لدعم التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية العامة على المدى المتوسط و الطويل.

-التنويع الاقتصادي والإصلاحات على مستوى الإنتاج، على المدى المتوسط بهدف مرونة ومناعة الاقتصاد ضد الصدمات لاسيما في ظل الاعتماد على مداخل المحروقات.

أما على المستوى الصحي فقد تقرر ما يلي:

-تكريس الاختصاص الطبي الخاص بالمسنين مع إقامة هياكل استشفائية خاصة بهذه الفئة.

-تفعيل هياكل الصحة العمومية الوطنية، بما يضمن مصدقيتها.

-التكفل بشكل مستعجل وفعال بالفوارق الجوهرية بين مختلف مناطق الوطن في مجال الصحة.

-إعادة بعث عمل اللجان الطبية بإقامة اجتماعات دورية منتظمة تحظى بالتغطية الإعلامية أو السهر على التنفيذ الفعال لمختلف التوصيات الواردة في هذا المجال.

-تسخير 100 مليون دولار للتعجيل باستيراد كل المواد الصيدلانية وغيرها.